

الضبط الاجتماعي / منظور نظري

أ/بن جامع صبرينة

جامعة قسنطينة 2

Résumé:

L'étude des processus du contrôle social tend à découvrir son importance et son rôle dans le renforcement des comportements normaux conformes et ordinaires

Ainsi la modification et la correction de ceux qui sont déviants et cela se fait à travers un aperçu sociologique pour la signification du processus du contrôle social.

Malgré des divers significations données pour le processus du contrôle social, tous les théoriciens et les savants se mettent d'accord sur son rôle primordial et son importance dans la réglementation et le contrôle de la vie sociale, qui se caractérise par la complexité des relations et l'entrecroisement des rôles et des fonctions sociales.

الملخص :

هدفت دراسة عملية الضبط الاجتماعي في الحياة الاجتماعية إلى محاولة الكشف على أهميته في تدعيم السلوكيات الاجتماعية السوية وتعديل المنحرف منها من خلال إلقاء نظرة سوسيولوجية لمفهوم الضبط الاجتماعي.

وحتى وإن اختلفت المفاهيم المحددة للضبط الاجتماعي حسب المفكرين والعلماء كل حسب رأيه ومشاربه الفكرية، إلا أن الاتفاق يبدو جليا حول أهميته في تنظيم وضبط الحياة الاجتماعية، التي تتسم بتعدد العلاقات وتشابك الأدوار والوظائف الاجتماعية.

مقدمة:

حظي موضوع الضبط الاجتماعي باهتمام كبير في العصر الحديث، خاصة من جانب علماء الاجتماع والتربويين، حيث اتخذ لتحقيقه بعض الأساليب لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وله صور ووسائل يتحقق من خلالها، وتعد التربية أهم هذه الوسائل وقد اهتم به العلماء في مجال التربية وحرصوا على تحقيقه لحفظ كيان المجتمع واستقراره من خلال الكتب والمقررات والأنشطة المدرسية المتنوعة، إذ تعد بذلك الأساس في غرس الاتجاهات والقيم المجتمعية سعياً لتحقيق التكيف الاجتماعي داخل المدرسة وخارجها. من أجل إعداد جيل واع ومتعلم قادر على البناء والعطاء من خلال خلق جو من التفاعل الإيجابي البناء.

- مفهوم الضبط الاجتماعي:

أ- لغة:

كلمة ضبط مشتقة من الفعل « ضَبَطَ بمعنى حزم، نقول ضبط الشيء أي حفظه بالحزم، ونقول الرجل الضابط أي الحازم »¹

ب- اصطلاحاً:

في الواقع هناك اختلاف واضح حول المفهوم الاصطلاحي للضبط الاجتماعي إلا أن معظم التعريفات تشير إلى أن الضبط الاجتماعي هو الموجه لسلوك الأفراد لأن يكون متوافقاً مع المعايير والقيم المرغوبة في المجتمع، وهذا ما أشار إليه العلامة العربي ابن خلدون في مقدمته بصورة أكثر وضوحاً وتحديداً في قوله: « إن الاجتماع للبشر ضروري ولا بد لهم في الاجتماع من وازع أو حاكم يرجعون إليه، وحكمه فيهم إما أن يستند إلى شرع منزل من عند الله يوجه انقيادهم إليه إيمانهم بالتواب والعقاب عليه، أو إلى سياسة عقلية توجه انقيادهم إليه ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم »²، فالأولى حسبه يحصل نفعها في الدنيا والآخرة، والثانية إنما يحصل نفعها في الدنيا فقط، وبعد هذه الإشارة الواضحة لمفهوم الضبط الاجتماعي والتي كان العرب سباقون لها جاءت العديد من التعاريف لعلماء غربيين أبرزهم:

- جوزيف روسيك J. Roucek: الذي يعتبر الضبط الاجتماعي « مفهوم شامل يشير إلى العمليات المخططة وغير المخططة التي تعمل على تعليم الأفراد كيف يمثلون لممارسات وقيم الحياة داخل الجماعات، وعلى إقناعهم بالامتثال وإجبارهم عليه ».³

- تعريف بريديمير و ستيفنسن Predemier et stephenson: يرى هذان العالمان بأن الضبط الاجتماعي عبارة عن « مجموع الآليات المتمثلة في الأساليب التي تتمكن من تنظيم وترتيب الأشياء، بحيث تجعل الانحراف غير قادر على الاستمرار حتى ولو بدأ في انطلاقه»⁴

- كما يعرف بأنه: « جملة الموارد المادية والرمزية التي يملكها مجتمع معين لتأمين التوافق بين سلوك الأعضاء والأحكام والقواعد البديهية المتعارف عليها في المجتمع، والتي يكافؤ عليها الممثلون ويعاقب عليها المتمرّدون ».⁵

- لقد تناول هذا التعريف مفهوم الضبط الاجتماعي كما ورد في دوائر المعارف والقواميس والمراجع الأجنبية والعربية. ومن خلال ما تقدم من تعريفات يتضح اختلاف العلماء في تحديد مفهوم موحد لمصطلح الضبط الاجتماعي، ويرجع ذلك أساسا لاتساع المفهوم في حد ذاته وتشعب مبادئه واختلاف مشارب العلماء أنفسهم، فبعضهم يركز على قضية الامتثال الاجتماعي، وبعضهم الآخر يركز على القوة والايولوجيا.

ج- المفهوم الإجرائي للباحثة:

الضبط الاجتماعي عبارة عن مجموع القوى التي يمارسها المجتمع على أفرادهِ والطرق والمعايير التي يفرضها، والإشراف على سلوكهم وأساليبهم في التفكير والعمل، وذلك لضمان سلامة البناء الاجتماعي والحرص على استقرار نظمهِ ومحاربة مظاهر الانحراف فيه، من خلال التمسك بالقيم والتعليمات المرغوبة والمقبولة.

2- أهمية الضبط الاجتماعي وتطور الاهتمام به:

- لقد نال موضوع الضبط الاجتماعي اهتمام الكثير من علماء الاجتماع منذ أن أقر ابن خلدون أنه أساس الحياة الاجتماعية وضمان أمنها واستمرار بقائها، إذ يرى أن الاجتماع الإنساني ضروري لأن الإنسان مدني بطبعه، أي لا بد له من الاجتماع والذي هو المدنية حسبهِ، إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر فهو عمران العالم بهم، لكن لا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم، ويرى أنه لا بد للبشر من الحكم الوازع أي أن الحكم شرع مفروض من عند الله يأتي به واحد من البشر وأنه لا بد أن يكون متميزا عنهم، بما يودع الله فيه من خواص هدايته ليقع التسليم له والقبول به حتى يكون الحكم فيهم وعليهم من غير إنكار ولا تزيف، ومن أهم العلماء الذين أسهموا في دراسة عملية الضبط الاجتماعي نجد مونتسكيو Montesquieu في كتابه « روح القوانين »،

حيث يرى أن « لكل مجتمع قانونه الذي يلائم بيئته الطبيعية والاجتماعية ».⁶ حيث أكد على العلاقة بين القانون والضبط والظواهر الاجتماعية والنظم، وتتبع عن هذه العلاقة روحا عامة تؤثر في السلوك الاجتماعي وتضبط التصرفات وتؤثر في المؤسسات والمنظمات الاجتماعية والقانونية.

وقد ازداد الاهتمام بموضوع الضبط الاجتماعي على يد العالم الأمريكي إدوارد روس Edward Ross الذي أكد على أهمية الضبط الاجتماعي في الحياة الاجتماعية لحفظ كيان المجتمع، ثم تطورت دراسات الضبط في الفترة الأخيرة بازدياد الأبحاث التي أجريت على الجماعات وعمليات التفاعل الاجتماعي، وما تمخضت عنه من موضوعات جديدة في علم الاجتماع كمستويات الفعل الاجتماعي والمعايير الاجتماعية والقيم والقواعد العامة للسلوك.

« لذا رأى علماء الاجتماع أن الضبط الاجتماعي أصبح في الواقع مرادفا للتنظيم الاجتماعي Social organisation على أساس أن التنظيم الاجتماعي يشير إلى القيود والأنماط كافة التي يتولد منها الانضباط والنظام الاجتماعي ».⁷

وعليه فإن الضبط الاجتماعي يستمد أهميته وضرورته الحتمية في الحياة الاجتماعية من دوره في حفظ النظام الاجتماعي بطابعه الإنساني.

3- أهم النظريات المفسرة للضبط الاجتماعي:

أ- النظريات القديمة:

- نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي: صاحب هذه النظرية هو إدوارد روس ويمكننا تلخيصها والوقوف على أهم نقاطها فيما يلي:

- توضيح وشرح فكرته عن النظام الطبيعي والتميز بين العوامل الأخلاقية والاجتماعية المؤثرة في عملية الضبط، ثم التمييز بين وسائل الضبط الاجتماعي وأنواعه وعرض فكرته عن طبيعة الضبط الاجتماعي وأنواعه وعرض فكرته عن طبيعة الضبط الاجتماعي وشروطه ومقاييس فاعليته.

أولا- فكرة النظام الطبيعي:

تمثل هذه الفكرة جوهر نظرية روس الذي يرى أن هناك نظاما طبيعيا يتغلغل في جميع الأفعال الإنسانية ويقوم على وراثته الإنسان لأربع غرائز طبيعية، وهي المشاركة أو التعاطف، العشرة أو القابلية للاجتماع والإحساس بالعدالة ورد الفعل الفردي، وتمد هذه

الغرائز الإنسان بنظام تكاملي كما تعمل على تدعيم العلاقات الاجتماعية بصورة شخصية وودية، وكلما تطور المجتمع زادت العلاقات غير الشرعية القائمة على التعاقد بسبب ضعف الغرائز الطبيعية للإنسان وسيطرة المصلحة الشخصية عليه وبالتالي « فإن المجتمع في هذه المرحلة الانتقالية القائمة على التعاقد بسبب ضعف الغرائز الطبيعية للإنسان وسيطرة المصلحة الشخصية يقوم بوظيفة الغرائز الطبيعية السابقة، التي أصبحت ضعيفة بحلول الأتانية الفردية محلها، وذلك عن طريق وضع ضوابط مصطنعة لتحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات وتزداد هذه الحيل الضابطة كلما ازداد تحضر المجتمع وتختلط الوسائل الطبيعية بالمصطنعة للضبط».⁸ حيث يستحيل تبعا لذلك إرجاع سلوك الأفراد إلى الخصائص الخلفية الأصلية في الطبيعة الإنسانية أو إلى المجتمع.

ثانيا- فكرة التفرقة بين العوامل الأخلاقية والاجتماعية:

"تتبنق نظرية روس من تفرقته بين نوعي العوامل التي تؤثر في الضبط الاجتماعي وهما العوامل الأخلاقية والعوامل الاجتماعية، فأما العوامل الأخلاقية فتتمثل في الغرائز الطبيعية التي توجد في جميع الأفراد وهي التعاطف الوجداني والقابلية للاجتماع والإحساس بالعدالة ورد الفعل الفردي"⁹، ويرى روس أن التعاطف الوجداني أو كما أسماه العاطفة الطبيعية وإن لم تكن العامل الرئيسي في بناء المجتمع إلا أنها تعتبر أساسا مهما في تكوين الأسرة وتدعيم العلاقات الاجتماعية بين أفرادها، كما تقود المجتمع إلى التطور والتوازن في حالة النظام الاجتماعي.

أما غريزة القابلية للاجتماع والتي كانت تدفع الأفراد في بداية الأمر إلى الإحساس بالحاجة إلى الاتصالات الاجتماعية، فقد حل العقل البشري محلها وأصبح الأفراد يدركون أهمية الاجتماع بدل الشعور بالحاجة إليه، فتكونت المنظمات والروابط الاجتماعية المتعددة وعلى رأسها الدولة، أما غريزة الإحساس بالعدالة فإنها تجعل الفرد يربط بين مصالحه واهتماماته ومصالح واهتمامات الآخرين، وبضرورة تحقيقها، والغرائز الثلاث السابقة الذكر لا تكفي وحدها لخلق النظام وتدعيمه بل لابد من غريزة أخرى وهي رد الفعل الفردي ويعبر عنه روس بمبدأ العين بالعين والسن بالسن، إذ يمثل خاصية أخلاقية تميل إلى المساواة بين الناس عن طريق تدعيم الحقوق الطبيعية المتعادلة كما تؤيد مطالب الضعيف ضد سيطرة القوي، كما هي الحال في إعادة الأخذ بالثأر، أما العوامل الاجتماعية فلا بد منها لتأمين الأمن والضبط الاجتماعي، رغم تأكيد روس على أهمية الغرائز الطبيعية والعوامل الأخلاقية.

ثالثاً- فكرة التمييز بين وسائل الضبط وأنواعه:

ميز روس بين نوعين من الضبط هما: « الضبط الاجتماعي الذي تمارسه الكتلة الاجتماعية كلها بالإضافة إلى مراكز الهيمنة والتأثير فيها ،ومن أهم وسائله القانون والعرف بالإضافة إلى الدين، الفن والرأي العام والقيم، أما النوع الثاني فهو الضبط الطبقي وهو الذي نبع من طبقة معينة تعيش على حساب بقية المجتمع.»¹⁰ ، وإذا كان روس يفرق بين أنواع الضبط ووسائله ويطلق لفظ Kind على الضبط الاجتماعي نفسه ولفظ الوسائل Means على كل من القانون والدين والعرف والقيم والفن والرأي العام، فإننا نجد جيروفيتش يطلق كلمة النوع على مجموعة من العناصر التي سماها روس بالوسائل وهو لا يستخدم كلمة الوسيلة، وإنما يهتم بالترقية بين أنواع الضبط وصوره وهيئاته.

رابعاً: طبيعة الضبط الاجتماعي وشروطه ومقاييس فاعليته:

يرى روس أن الضبط الاجتماعي من حيث طبيعته يتذبذب بين القوة والجمود والمرونة، وذلك بسبب تغير الحاجة الاجتماعية ذاتها.

ب- النظريات المعاصرة (الحديثة):

- نظرية تالكوت بارسونز:

انطلقت نظرية تالكوت بارسونز في الضبط الاجتماعي من نقطة مرجعية في إطار الفعل الاجتماعي social action، لذا لا يمكن فهم النظرية إلا بالرجوع إلى نظرية الفعل الاجتماعي social action theory، وقد وجدنا من المناسب عرض النقاط الجوهرية في نظرية الفعل الاجتماعي على النحو التالي:

- إن الأفعال التي يقوم بها الفاعل لا تتحدد إلا عن طريق أهدافه. - تكون لدى الفاعل بعض المعايير والقيم التي تحكم اختياره للأهداف وتنظيمه لها في مخطط محدد للأوليات.

- تكون لدى الفاعل بعض الأفكار التي تتعلق بطبيعة أهدافه وإمكانية تحقيقها.

وبناء على ذلك فإن الفعل action يكون محكوماً بعدة عوامل منها أفكاره ومشاعره وانطباعاته ومعاييره وقيمه، وهذه العوامل لا تحكم أفعاله فقط وإنما تحكم أفعال الآخرين الذين يشتركون معه في الفعل، ذلك أن الفعل يبني على توقع الفرد لما يجب أن يفعله وما يفعله الآخرين، أي يبني على تكامل التوقعات، فالشخص يمكن أن يحقق أهدافه إذا امتثل لتوقعات الآخرين، كذلك يتوقف على إرادة الآخرين في أن يفعلوا ما هو متوقع منهم، ومعنى ذلك إشباع حاجات الأنا أو تحقيق أهدافه يتوقف على إرادة الآخر في أن يفعل ما هو متوقع

منه والعكس صحيح، أي أن مسايرة وامتنال الأنا لتوقعات الآخر يعد شرطاً لتحقيق هدف الأنا، ومن ثم فإن مسايرة توقعات الآخر تعد وسيلة الأنا لتحقيق امتثال أو مسايرة الآخر مع توقعات الأنا، وقد أطلق بارسونز على تلك العلاقة بين الأنا والآخر مصطلح "نسق التفاعل الثابت" الذي يحتاج إلى تكوين مستمر وتدعيم ثابت، وبدون هذا التدعيم يظهر الميل نحو الانحراف عن هذا النسق، ولأجل ذلك وضع نمطين من الميكانيزمات لتدعيم نسق التفاعل الثابت ويشمل النمط الأول على ميكانيزم التنشئة الاجتماعية socialisation الذي يعمل على تكوين الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور، أما النمط الثاني فهو الضبط الاجتماعي social control وهو الميكانيزم الذي يعمل على تكوين الدافعية نحو تحقيق كل التوقعات الخاصة بالدور، ويرى بارسونز أن تلك الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور ليست فطرية بل مكتسبة عن طريق التعلم، وهذا هو دور التنشئة الاجتماعية، فهي تعلم الفرد ما يريده من الآخرين، إلا أن عملية التنشئة الاجتماعية لا تكفي وحدها لمواجهة جميع الاتجاهات الانحرافية التي تدفع الفاعل إلى الخروج عن مسايرة المعايير التي يشترك فيها المتفاعلون، ومن هنا فإن "الانحرافات مؤشر فشل في عملية تدعيم الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور"¹¹ إذ لابد لها من رديف يدعمها ويحول دون عدم المسايرة ويشجع في الوقت ذاته على الامتنال من أجل تدعيم التفاعل القائم، وهو ميكانيزم الضبط الاجتماعي، فهذا الأخير في نظر بارسونز عملية دافعية تواجه الدوافع التي تتحرف عن تحقيق توقعات الدور، وتبعا لذلك فهو يمثل عملية لإعادة التوازن، ويشمل ميكانيزم الضبط الاجتماعي على عدة ميكانيزمات وهي:¹² - الصمود والثبات: Support وهو رد الفعل من جانب الأنا تجاه الضغط الذي ينجم عن علاقته بالآخر والهدف هو توفير الأمن لـ "الأنا" ومثال ذلك ثبات اتجاهات الحب لدى الأم في التنشئة الاجتماعية رغم الصعوبات والمشكلات التي تواجهها، إذ يعد نموذجا أساسيا للصمود، فالصمود هنا يعد ميكانيزم يضبط العلاقة بين الأم والابن ويعمل على تدعيمها كما يعد الاستعداد الدائم لدى المعالج لمساعدة المريض وتفهم حالته نموذجا آخر للصمود.

- التسامح Permissiveness: لا يمكن للصمود أن يكون فعالا كميكانيزم للضبط إلا إذا توافر التسامح وبذلك يؤيدان معا إلى إعادة التوازن في نسق التفاعل، وتكمن أهمية التسامح في أننا نتوقع من الناس الذين يقعون تحت ضغط معين أن ينحرفوا بطرق محدودة وفي مدى معين قد لا يسمح بها في الظروف العادية.

- التضييق أو التقييد Restriction: وهي تحديد أو تضييق حدود العلاقة، إذا تطلب الأمر لكي يستطيع الفرد موازنة حركته بين العديد من الأدوار والمراكز التي يشغلها، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف التوترات والابتعاد عن السلوك المتضارب أو الانحرافي، وبضيف بارسونز إلى ذلك ما أسماه "ضوابط العلاقات" وهو يميز بين نوعين من هذه الضوابط هما:

الأول- العلاج النفسي: فعندما تعجز وتفشل عملية التنشئة الاجتماعية أو يثبت قصورها في القيام بوظيفتها، فإنه يمكن للمعالج النفسي أن يقوم بدفع الفرد مرة أخرى إلى مسطرة معايير المجتمع.

الثاني- التنظيم أو عملية التكوين النظامي: فغالبا ما يرتبط الفرد بأنشطة متعددة، وبناءً على ذلك تكون له علاقات اجتماعية بعدد كبير من الناس ويستطيع الفرد أن يمارس نشاطاته ضمن إطار تلك العلاقات حينما يقوم بإعداد جدول أعمال زمني لمختلف المهام ويحدد أولوياتها، وبذلك لا يتداخل نشاطه مع واجبات أخرى لأفراد آخرين، بالإضافة إلى هذه الضوابط أو الميكانيزمات الضابطة يرى بارسونز أن النسق الاجتماعي يشتمل على مكونات معينة تمثل لها الناس وتعد بمثابة ضغوط اجتماعية خاصة، ويميز بين نوعين منها، فالأول هو نمط المواقف situation حيث أن التعرض للضغط غير العادي يدفع الفرد إلى مسطرة معايير معينة في النسق الاجتماعي، مثال ذلك عدم إحساس الفرد بالأمن يمكن أن يدفعه إلى إتباع الطقوس السحرية، فردود الفعل التي تثيرها هذه الضوابط أو الضغوط تتميز بخاصية الضبط.

والنظ الثاني ميكانيزم للضبط الاجتماعي هو ما أسماه بارسونز "بالنظام الثانوي" Secondary institution كقوة الشباب التي تعد نظاما كاملا ومكملا للنظام التربوي الأساسي، وصمام أمان في المجتمع بالإضافة إلى ميكانيزم العزل، ففي العلاقات الشخصية مثلا تعتبر اللباقة ميكانيزما عازلا.

4- المدرسة كمؤسسة رسمية للضبط الاجتماعي:

تحتضن المدرسة كمؤسسة رسمية للضبط الاجتماعي الفرد في سنوات تكوينه الأولى، أي عند بلوغه الخامسة أو السادسة من عمره، وتعد المدرسة بالنسبة للطفل أول خطوة له في مراحل احتكاكه واتصاله بالعالم الخارجي، وذلك لأن المحيط المدرسي بما يحويه من فاعلين أساتذة وتلاميذ في مختلف الأعمار يعد مجتمعا خارجيا بالنسبة للمحيط الأسري بعلاقاته وأنظمته.

وتقوم المدرسة بدور تربوي هام يتمثل في دعم وتعزيز شعور التجانس والنمو الجيد للطفل من خلال توفير وتهيئة بيئة تربوية ينمو ويتفاعل فيها الطفل مع غيره من مربين وأطفال.

إن الدور الحديث للمدرسة في المجتمعات المعاصرة يركز بشكل كبير على الجانب التربوي بأهمية لا تقل عن الدور التنقيفي أو التعليمي (المعرفي)، خاصة في المراحل الدراسية الأولى، حيث لم يعد دور المدرسة كمؤسسة رسمية يقتصر على توفير الثقافة والمعرفة المجردة للطلاب فقط، بل أصبح دورها التربوي متميزا في المجتمعات الحديثة والمعاصرة من حيث تعزيز القيم الدينية والتنشئة الاجتماعية المقصودة المتمثلة في تربية النشئ على احترام الأنظمة وبث روح المسؤولية والانتماء لديهم.

- إن مسؤولية المدرسة التربوية تحتم عليها تجاوز أسوارها المحددة بالمحيط المدرسي فقط إلى أن تصبح مؤسسة تربوية وتعليمية ممتدة ذات صلة واقعية بالمجتمع واحتياجاته، وذلك من خلال عصرنة وتفعيل الأدوار التربوية والتعليمية التي تقوم بها.

إذ أن الرسالة الأساسية للمدرسة من حيث الدور التربوي والتعليمي تقوم على أساس البعد الأخلاقي والبعد المعرفي كمنطلقين متزامنين في ممارسة المسؤولية التربوية الشاملة على اعتبار أنها « عملية تنشئة اجتماعية للفرد لتعوده على الالتزام بما هو مرغوب ومقبول في المجتمع وتزويده بالمعارف الموجودة داخله»¹³، فالدور التربوي للمدرسة يقتضي أن تكون حلقة وصل في عملية التنشئة الاجتماعية التي يتم فيها تشرب المبادئ والقيم التي عملت الأسرة قبلها على بلورتها لدى الطفل لإعداده وتكيفه مع النسق الأخلاقي العام للمجتمع.

خاتمة:

من خلال ما تقدم من توضيحات يتبين جليا أهمية عملية الضبط الاجتماعي في تنظيم الحياة الاجتماعية، كونه ضرورة ملحة لبقاء واستمرار المجتمعات البشرية الكبرى عامة والمجتمعات الصغيرة خاصة، إذا لا يمكن تصور مجتمع أو نسق ما يتعايش أعضاؤه ويتفاعل مواطنوه دون أن تكون هناك مجموعة من الضوابط سواء كانت رسمية أو غير رسمية، تحدد سلوكياتهم وترسم لهم خطوطا عريضة لحياتهم بما يتماشى وقيم وقواعد مجتمعهم. و بما ان المدرسة مجتمعا مصغرا فانه يحتاج الى ما يضبط العلاقات بين فاعليه لتحقيق التفاعلات الصفية المطلوبة لإنجاح العملية التعليمية.

الهوامش:

- ¹ - فؤاد افرام البستاني: منجد الطلاب، دار المشرق، ط2، بيروت، 1986، ص.42.
- ² - عزت حجازي: مفهوم الضبط الاجتماعي، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ط1، 1964، ص.94.
- ³ - محمود أبو زيد: الشائعات والضبط الاجتماعي، الهيئة العامة للكتاب، (د/ط)، الإسكندرية، 1980، ص.18.
- ⁴ - Janowitz Morris: on social organization, the university of chicago, 1991, P 30.
- ⁵ - أسعد سليم شطارة: النظم الاجتماعية "تصور لعلم أفضل"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د/ط)، بيروت، 1995، ص.13.
- ⁶ - عدلي السمرلي: الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 2003، ص.131.
- ⁷ - عزت حجازي: مفهوم الضبط الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص.102.
- ⁸ - محمود أبو زيد: مرجع سبق ذكره، ص 65. سامية محمد جابر وحسن محمد حسن علم اجتماع القانوني ط1 دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الاسكندرية 2003 ص75
- ⁹ - سامية محمد جابر وحسن محمد حسن: علم الاجتماع القانوني، ط1، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص.75
- ¹⁰ - عبد الله الرشدان: علم اجتماع التربية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، المنارة، 2004، ص.205.
- ¹¹ - فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص.157.
- ¹² - عبد الله الرشدان، مرجع سبق ذكره، ص.210.
- ¹³ - عبد الله الرشدان: مرجع سبق ذكره، ص.208.